اذ لولا تميزه عنه لما امكن الحكم بالانفصال بينهما ولو كان المعدوم متميزا لكان له حقيقة وماهية بها يمتاز عن الموجود
وكان للعقل سلبها اى سلب تلك الحقيقة ورفعها فان كل ماله حقيقة يشير العقل اليها يمكنه رفعها والا لم يكن لكل الشئ
مقابل فلو لم يكن للعقل رفع حقيقة العدم لم يكن لها مقابل هو الوجود وهذا معنى قوله والا اى وان لم يكن للعقل سلبها
انتفى الوجود واذا كان للعقل سلبها وسلبها عدم خاص لكونه مضافا الى حقيقة العدم فيقسم من العدم المطلق وهو
هذا العدم الخاص قسيم له لانه رفعه الذى يقابله هذا خلف لان قسم الشئ اخص منه وقسيمه مباين له فيستحيل
صدقهما على واحد الوجه الثالث من تلك الوجوه الاربعة ان قولنا الشئ اما ان يكون او لا يكون فيه ترديد بين
الثبوت والعدم فنقول المردد فيه اى فى قولنا هذا ثبوت الشئ وعدمه اما فى نفسه فيكون كقولنا السواد
اما موجود او لا اى ليس بموجود واما الغير فيكون كقولنا الجسم اما اسود او لا فلا يتصور معنى سوى هذين
المعنيين وكلاهما باطل فالاول وهو ان يكون الترديد بين وجود الشئ وعدمه فى نفسه كما فى قولنا السواد اما موجود
او لا باطل لانه لا يعقل شئ من طرفيه اى لا يتصور من شئ منهما معنى صحيح اما الثبوت وهو قولنا السواد موجود
فلان وجود الشئ اما نفسه فلا يفيد حمله عليه بل يكون ح قولنا السواد موجود عاريا عن الفائدة كقولك السواد
سواد والموجود موجود لكن التفاوت ظ فبطل كون وجود الشئ نفسه وقد يقال نحن نلتزم عدم التفاوت
فان ادعيت حكم البداهة بالتفاوت فقد ناقضت مطلوبك واما غيره وهذا ايضا باطل لوجهين اشار الى اولهما
بقوله فهو اى ذلك الشئ كالسواد مثلا فى نفسه معدوم على تقدير مغايرة الوجود اياه والا اى وان لم يكن معدوما
فى نفسه على ذلك التقدير بل كان موجودا عاد الكلام الى ذلك الوجود فيقال هذا اما ان يكون نفس الشئ وهو باطل
لما مر او غيره فالشئ معدوم فى نفسه اذ لو كان موجودا عاد الكلام الى الوجود الثالث فاما ان يثبت المدعى او يتسلسل
الوجودات الى غير النهاية والتسلسل باطل فتعين المدعى وايضا لو لم يكن الشئ معدوما فى نفسه على ذلك التقدير لوجد
ذلك الشئ مرتين وكان موجودا بوجودين هذا خلف فاذا ثبت ان الشئ معدوم فى نفسه والوجود موجود والا
اى وان لم يكن الوجود موجودا اجتمع النقيضان على تقدير كونه معدوما او وجد الواسطة بين الموجود والمعدوم
اذا لم يكن موجودا ولا معدوما وفيهما اى فى اجتماع النقيضين ووجود الواسطة الخ وهو بطلان قولنا السواد اما
موجود او معدوم اذ على الاول يبطل منع الجمع من المنفصلة وعلى الثانى يبطل منع الخلو فيها فيلزم مما ذكرنا من كون
السواد معدوما فى نفسه وكون الوجود موجودا قيام الموجود الذى هو الوجود بالمعدوم الذى هو السواد
مثلا على تقدير صحة قولنا السواد موجود فيلزم جواز مثله فى الحركات والالوان بان يقال هى امور موجودة
بشهادة الحس وقائمة بالمعدومات ويحصل المراد وهو بطلان حكم البداهة لانها تحكم بان هذه الحركات والالوان
لا يجوز قيامها الا بامور موجودة واشار الى ثانيهما بقوله وايضا فانه اى حمل الوجود على السواد على تقدير المغايرة
حكم بوحدة الاثنين وهما السواد والموجود وانه باطل لا يقال ليس المراد بقولنا السواد موجود هو ان السواد
عين الوجود حتى يلزم ما ذكرتم بل المراد ان السواد موصوف بالوجود فلا اشكال فيه لانا نقول ننقل الكلام الى
الموصوفية فان مفهوم الموصوفية بالوجود اما نفس السواد فلا يفيد الحمل وقد ابطلناه واما غيره فيكون قولنا
السواد موصوف بالوجود حكما بوحدة الاثنين الا ان يراد به ان السواد موصوف بموصوفية الوجود وح يعود

التقسيم

التقسيم الى الموصوفية الثانية ويلزم التسلسل وهو باطل فوجب رفع الموصوفية عن البين ويلزم الحكم بوحدة الاثنين
فان قيل لا يمتنع التسلسل فى الامور الذهنية لان البرهان انما قام على بطلانه فى الامور الخارجية والموصوفية من المفهومات
الاعتبارية الذهنية قلنا الموصوفية نسبة بين الموصوف والصفة تتقوم بهما لا بغيرهما وهو الذهن لاستحالة قيام
النسبة بغير المنتسبين واذا لم تقم بالذهن لم تكن امرا ذهنيا بل خارجيا وقد يقال معنى كونها ذهنية انها ليست موجودة
خارجية بل توجد فى الذهن قائمة بالمنتسبين مع ان حكم الذهن بان السواد موصوف بالوجود فى الخارج
اما مطابق للخارج فيكون هناك موصوفية خارجية ويعود الالزام الذى ذكرناه او لا يكون مطابقا له فلا عبرة به
لكونه حكما باطلا وقد يجاب بان الحكم الذهنى يجب ان يكون مطابقا لنفس الامر حتى يكون صادقا لا للخارج
فانه اخص منها وايضا اذا صدق ان هذا موصوف بكذا فى الخارج لم يلزم وجود الموصوفية فى الخارج للفرق
الظاهر بين ان يكون قولنا فى الخارج ظرفا لنفس الموصوفية وبين ان يكون ظرفا لوجودها واما النفى وهو قولنا السواد
ليس بموجود فلان وجوده اما نفسه فنفيه عنه اى سلب الوجود عن السواد تناقض لانه سلب الشئ عن نفسه
او غيره وهو باطل لوجهين الاول قوله فيتوقف نفيه عنه على تصوره اى يتوقف نفى الوجود عن السواد على تصور السواد
المحكوم عليه بذلك النفى وهو اى تصور السواد يستدعى تميزه وثبوته لما عرفت فى الوجه الاول فيكون حصول
الوجود للسواد شرطا لنفى الوجود عنه وهو محال وليس ثبوت السواد فى الذهن حتى يقال هذا الثبوت شرط
لنفى الثبوت الخارجى عنه ولا محذور فيه لما مر من ان الكلام فى النفى المطلق المقابل للوجود المطلق الذى هو اعم من الخارجى والذهنى
فلو كان السواد ثابتا فى الذهن لم يصح نفى الثبوت عنه مطلقا وجوابه ان ثبوت السواد فى الذهن شرط للحكم
بانتفاء الثبوت المطلق عنه لا لانتفائه عنه ولم نحكم على السواد الثابت فى الذهن انه معدوم مطلقا بل
رددناه بينه وبين الموجود فى الجملة فلا محذور اصلا وقد يتوهم ان الضماير فى تصوره وتميزه وثبوته راجعة
الى نفى الوجود عن السواد وتصور هذا النفى هو تصور المعدوم فيلزم تميزه وثبوته وقد تبين بطلانه وما ذكرنا
هو المذكور فى المحصل والوجه الثانى من ذينك الوجهين قوله وايضا فانه اى نفى الوجود عن السواد وسلبه
عن ماهيته تقتضى خلو الماهية عن الوجود وستبطله فى مسئلة ان المعدوم ليس بشئ اذ يستدل هناك على امتناع
خلو الماهية عن الوجود فيستحيل الحكم عليها بالعدم وقد يجاب بان عدم خلوها عن الوجود لا ينافى الترديد بينه
وبين المعدوم قال فى المحصل فقد ظهر انه ليس لقولنا السواد موجود والسواد معدوم معنى محصل فلا يكون
ايضا الترديد بينهما مفهوم محصل فامتنع التصديق فضلا عن ان يكون هذا التصديق بديهيا والثانى وهو ان
يكون الترديد فى قولنا الشئ اما ان يكون واما ان لا يكون بين ثبوت الشئ لغيره وسلبه عنه كما فى قولنا الجسم
اما اسود او لا باطل ايضا لان الحكم الثبوتى منه لا يعقل على وجه يكون معناه صحيحا لانه حكم بوحدة الاثنين وذلك
مما لا يتصور صحته قطعا ولان المحمول اذا كان مغايرا للموضوع كما فيما نحن بصدده وجب ان يكون المعنى ان
الموضوع موصوف بالمحمول فقد اعتبر بينهما موصوفية ولا يمكن اعتبارها على وجه يصح لان الموصوفية ليست
عدمية لانه نقيض اللاموصوفية وتذكير الضمير للنظر الى الخبر وهى اى اللاموصوفية عدمية لصدقها على المعدوم
فان المعدومات لا توصف بالالوان والحركات فالموصوفية ثبوتية والا ارتفع النقيضان اعنى الموصوفية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)